

الرسالة الملكية الموجهة
إلى المناظرة الوطنية الأولى للإعلام والاتصال

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رسالة سامية إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الأولى للإعلام والاتصال التي افتتحت بالرباط .

وفي ما يلي نص الرسالة الملكية التي تلاها السيد إدريس البصري وزير الداخلية والإعلام خلال الجلسة الافتتاحية للمناظرة :

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه ،

أيها السادة والسيدات ،

يطيب لنا أن نتوجه بالخطاب إلى جميع العاملين والعاملات في قطاع الإعلام المغربي المجتمعين في نطاق المناظرة الوطنية الأولى للإعلام والاتصال ، منوهين بهذه المبادرة الطيبة التي ستساهم ولا شك في بلورة تصور وطني للإعلام يستجيب لتطلعاتنا وطموحاتنا .

كما نرحب بالضيوف المشاركين في هذه المناظرة متمنين أن يساهم حضورهم في إغناء الحوار الإعلامي الوطني الذي هو جزء من التواصل الذي تنشده بلادنا في علاقاتها مع العالم .

وإنه لمن حق المغرب والمغاربة الاعتزاز بالتجربة الإعلامية المغربية التي تميزت منذ البداية بمواكبتها للقضايا الوطنية المصيرية . فخلال معركة الحرية والاستقلال كانت صحافة الحركة الوطنية سلاحا فعالا للذوذ عن كرامة المغرب ومقدساته وإحباط المؤامرات الاستعمارية ضد السيادة المغربية والعرش المغربي . ولن ننسى أبدا للصحافة الوطنية مواقفها النضالية التي استمرت منذ الاستقلال على واجهات أخرى من أجل دعم مسيرات المغرب نحو التطور والتقدم . لقد كان والدنا المغفور له جلالة الملك محمد الخامس رضوان الله عليه يرى بعد أن انتهت مرحلة المطالبة بالاستقلال وجاء وقت البناء وتقييم الأولويات وتحديد الاختيارات المصيرية لأن من حق وطننا العزيز أن يتمتع بصحافة واعية بناءة تصبح مرآة صادقة تعكس صفحاتها آمال الشعب وتطلعات الأمة ، وتكون في نفس الوقت من أهم الوسائل التي تساعد المواطنين على الاطلاع على ما يتوقون إلى معرفته ، وما تخططه الدولة من مشاريع وبرامج لصالح تقدمهم ورقيهم .

ثم إنه لا يجب إغفال الدور الفعال الذي قام به وما يزال يقوم به الإعلام المغربي بجميع مكوناته لبلورة إجماع الشعب المغربي في سبيل الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة من طنجة إلى الكويرة ، والوقوف بالمرصاد لكل من يريد المس بإرادة الشعب المغربي في التمسك بوحدته المقدسة والحفاظ عليها . إن الإعلام الوطني ساهم بذلك فعلا إلى جانب الدفاع الوطني والدبلوماسية المغربية في تثبيت حق المغرب المشروع ورفع رايته عالية .

وإن هذه الوقفة الصلبة للإعلام المغربي لجديرة بكل تنويه ، وهي ليست بالأمر الغريب عمن تحملوا مسؤولية القلم وسخروه في خدمة قضايا الوطن والمواطنين بل خدمة القضايا العادلة في كل



مكان .

إن الاختيارات التي اعتنقها المغرب مباشرة غداة استرجاع استقلاله، القائمة على أساس حرية التعبير والتعددية الحزبية والنقابية وتأسيس الجمعيات وتحريم الحزب الوحيد، شكلت جميعها معطيات بناءة في المسيرة الإعلامية المغربية، وأوجدت المناخ السليم الذي ينتعش في كنفه الفكر الحر وترسخ في ظله التقاليد المهنية التي تتوارثها أجيال حملة الأقلام المتعاقبة خاصة وأننا جعلنا من الحوار وتبادل الرأي سنة ومنهجا يحتكم إليهما المجتمع المغربي في ظل الحرية التي هي كنز ثمين بالنسبة لكل شخص ولكل مجموعة، ومفتاح لكل مطمح نبيل .

فالحريات في مكوناتها، من حرية الرأي والتعبير والتنقل وتأسيس الجمعيات السياسية والنقابية والثقافية والاجتماعية والرياضية، قواعد قارة تضمنتها جميع الدساتير المغربية وبلورتها قوانين الحريات العامة؛ إذ لا جدال في أن ظهير 15 نونبر 1958 يمثل مفخرة للشعب المغربي عامة مثلما كان مكسبا هاما للعاملين في قطاع الصحافة بصفة خاصة .

ومنذ أن قلدنا الله أمور هذه الأمة لم نفتأ نولي الاهتمام المتزايد لكل ماهو متصل بالإعلام، سواء كان سمعيا بصريا أو صحافة مكتوبة، إذ عملنا دائما على توفير المعطيات المادية والمعنوية لخلق المناخ الملائم الذي يتطور ويزدهر فيه الإعلام المغربي وتشع فيه أمانة الفكر ونزاهة التنوير وصدق الإخبار .

وكل من يستعرض ما حققه المغرب في ميدان الإعلام، يلاحظ المجهود الضخم الذي بذل على مختلف المستويات ويتأكد في ذات الوقت من الآثار الإيجابية للتشريعات المغربية التي أينعت حركة نشيطة في ميدان الصحافة والنشر والتوزيع . فالعطاء الإعلامي الذي لم يكن يتجاوز في بداية عهد الاستقلال مجموعة من الصحف ومحطة إذاعية لم يكن قوامها يتجاوز إرسال ساعات محدودة أصبح اليوم غنيا بوجود أكثر من 400 صحيفة يومية وأسبوعية ودورية من بينها صحف في مستوى جيد شكلا ومضمونا . كما أن الإذاعة الوطنية تبث برامجها بدون توقف، وتغطي كافة التراب الوطني إضافة إلى تسع إذاعات جهوية . وتمكنت التلفزة المغربية بعد أن اجتازت مرحلة إتمام التغطية الكاملة للتراب الوطني من استكمال تجهيزها بأحدث التقنيات حيث اقتعدت مكانا متميزا في عالم الاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية، أصبحت برامجها تشاهد مؤخرا في مناطق شاسعة من العالم . وإلى جانب ذلك لا يجب إغفال التوسع الذي عرفه المجال السمعي البصري المتمثل في إنشاء القناة التلفزية الثانية بالدار البيضاء وإذاعة البحر الأبيض المتوسط الدولية بطنجة، في إطار تجربتين فريدتين ناجحتين ساهم وجودهما في إثراء الحقل الإعلامي وتنشيط الحياة السياسية والثقافية في بلادنا .

لقد سلك المغرب دائما مسالك التفتح انسجاما مع اختياراته السياسية والاقتصادية التي أثبتت الأيام جدواها وفعاليتها، وهاهي اليوم آفاق واسعة تنفتح أمامنا وتدعونا إلى تحمل المسؤولية لصياغة الرسالة التي نريد لها أن تعبر الفضاءات القريبة والبعيدة حاملة إشعاع حضارتنا وأمجادنا وأفكارنا وآثار واقعنا وموقعنا وكفاحنا اليومي من أجل الحياة الأفضل . وهذه الرسالة هي التي تتحملون أنتم -رجال الإعلام- بالدرجة الأولى مسؤوليتها، انطلاقا من أن التعامل مع الإعلام أساسه الحوار المسؤول وهو كالنصيحة يجب أن تنحدر من القمة إلى القاعدة وتصعد من القاعدة إلى القمة .

أيها السادة والسيدات،



إن الإعلام سلاح ذو حدين، فبقدر ما يمكن له أن يكون وسيلة للبناء ونشر روح الإخاء والتسامح والتضامن والتعايش والسلام بقدر ما يمكن أن يتحول الى وسيلة للدمار إذا بث مشاعر العداء والتفرقة والحقد. إن مهنة الصحافة مهنة نبيلة وشريفة وهي أولا وقبل كل شيء أمانة. ومن هذا المنطلق تبرز خطورة القلم ومسؤوليته لذلك فنحن متأكدون أن إعلامنا سيظل كما كان حاملا رسالة الإخاء والوفاق والسلام، منسجما مع قيمنا الحضارية العربية الإسلامية وتاريخنا الحافل بالأمجاد.

ومما لا شك فيه أن إعلامنا الوطني سيعمل على المزيد من الاهتمام بمحيطه الذي يتجاوز المغرب إلى منطقة اتحاد المغرب العربي دعما لصرح هذا الاتحاد وإلى الفضاء الأوروبي حيث تقيم جالية مغربية مهمة وحيث نتطلع إلى تعزيز روابطنا به وتوسيع نطاق مبادلاتنا معه.

ومما يبعث على الارتياح أن الصحافة المغربية تشكل ظاهرة صحية في بلادنا فهي صحافة متحركة مناضلة تعكس طموح المجتمع المدني وتطلعات المواطن المغربي. ونحن نعتقد أن حرية التعبير التي ظلت أحد المبادئ الأساسية لاختياراتنا السياسية إلى جانب التعددية الحزبية، هي التي أفلحت في وجود هذه الظاهرة وفي ضمان تطورها الإيجابي، ولهذا فإن الشعار الذي نادى به والدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس غداة الاستقلال وهو: «الخبر مقدس والتعليق حر» مازال محتفظا بجميع معانيه ومغازيه في دولة القانون التي نعمل على تشييدها في ظل الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان، ذلك أن الأخبار اليوم حق من حقوق المواطن، وبالتالي حق من حقوق المجتمعات، ومن أجل ذلك عملنا على دعم الصحافة الوطنية والهيآت السياسية والمنظمات النقابية اعتقادا منا أن الديمقراطية الحقة يجب أن تتوفر على الوسائل الضرورية لممارستها وفي طليعتها وسائل التعبير خدمة للصالح العام.

وسوف نستمر في بذل قصارى الجهود لفتح المجال أمام الإعلام للقيام بدوره الإخباري كاملا، وإيجاد الظروف الملائمة لتمكين أفراد المجتمع من الاستفادة من هذا الحق، لذلك على الإدارة المغربية أن توسع انفتاحها على وسائل الاتصال بجميع مكوناته لتصبح مصدرا لا ينضب للمعلومات التي تساعد رجل الإعلام ورجل الاتصال على القيام بدورهما في المجتمع، كما تجعل المجتمع واعيا بجسامة المسؤولية، مشاركا بفعالية في تفهم المشاكل وإيجاد الحلول لها.

لقد بلغ الإعلام في عصرنا الحاضر درجة من الشمولية والرقي والتقدم أصبح معها إعلامنا ملزما بمتابعة ركب التطور ودخول عصر الصناعة الإعلامية التي تتطلب الاعتماد على قواعد علمية وفنية مدروسة.

وإن القطاع الخاص لمدعو للقيام بدور فعال في مجال خلق صناعة إعلامية متطورة تمس أساسا الصحف المكتوبة بهدف توسيع رواجها وتشجيعها على الانتشار وتقريبها من القراء، وذلك بإحداث مراكز جهوية للطباعة وتزويدها بالتجهيزات الحديثة القادرة على الاستقبال الفوري والطبع المتقن السريع للصحف والمجلات الصادرة في الرباط أوالدار البيضاء. وعلى هذه المراكز أن تساهم في تسهيل توزيع الصحف في المناطق البعيدة عن العاصمتين الإدارية والاقتصادية؛ بالإضافة إلى خلق حركية إعلامية محلية تواكب الإعلام الجهوي وتساير التنمية الإقليمية والديمقراطية المحلية. ومن المفيد أن يمتد دور القطاع الخاص إلى مجالات أخرى تهم الصناعة الإعلامية وفي مقدمتها إنشاء شركة للإنتاج السمعي البصري ذي المستوى الفني الرفيع والذي من شأنه أن يدعم إنتاجنا الوطني ويساهم في نشر



رسالتنا الإعلامية خارج الحدود، وهي رسالة لا بد أن تعكس كل ما يزخر به تاريخنا من حضارة وثقافة وما يحققه شعبنا من إنجازات و إبداعات .

لقد دخل العالم منذ انتهاء الحرب الباردة وتوقف الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب مرحلة جديدة أصبح الاتصال بمفهومه الواسع عنصرا أساسيا في جميع مجالاتها وأصبح رجل الإعلام مطوقا بمهمة سامية في مستوى ما تطمح إليه شعوب العالم من حرية وأمن وسلام .

إن اختياراتنا الأساسية عبر سياسة اللامركزية الآخذة بنظام الجهوية في المغرب تدعو الإعلام ورجاله إلى أن يعدوا العدة من الآن للقيام بالدور المنتظر منهم في بلورة هذه الخاصية التي نريدها لمختلف الجهات المغربية وأن يسهموا في ضمان نجاحها . وإن ما يسهل انطلاق هذا التوجه ويساعد على نجاحه، ما نتوفر عليه من شبكة متطورة من محطات الإذاعة والتلفزة عبر مختلف أنحاء المملكة، مما يشكل دعامة رئيسية في تنمية الإعلام الجهوي الجديد بكل رعاية وتشجيع .

لذلك ندعو إلى الشروع فورا في الدراسات اللازمة لهذا التوجه بهدف إغناء الفضاء الإعلامي الوطني ودعم الخصوصيات الجهوية التي تعتبر مصدر غنى إنساني وثقافي وحضاري للمملكة .

إن وسائل التكوين في ميدان الاتصال التي نتوفر عليها ساهمت بحظ وافر في إغناء قطاع الإعلام السمعي والبصري والصحافة المكتوبة بعناصر شابة وطموحة مشبعة بإرادة قوية في اكتساب الخبرة والتجربة لتحقيق القفزات النوعية التي يطمح إليها جميع الرجال والنساء العاملين بقطاع الإعلام، لذلك فمن الضروري وضع تصور شامل لميدان التكوين وإعادة التكوين والبحث العلمي في ميدان الاتصال خاصة وأن التطور التكنولوجي قرب المسافات، وألغى الحدود، ومكن الإعلام من أن يكون المستفيد الأول من الاختراعات التقنية الرائعة .

ومهما بلغت أهمية الآلة ومهما تطورت التكنولوجيا يبقى أن الإعلام هو الإنسان بعطاءاته وإبداعاته وعبقريته الخلاقة . ومن هذا المنطلق يجب الاهتمام بالإنسان المغربي العامل في قطاع الإعلام حتى تتوفر له الأسباب المادية والمعنوية ليتمكن من أداء رسالته خير أداء، بوحي من ضمير حر ونزيه، ومن منطلق وضعية اجتماعية مستقرة ومحترمة تساعده على تحمل المسؤولية في أبعادها المهنية والأخلاقية والقانونية .

وتمشيا مع كل هذه المعطيات والتطلعات، يصبح إحداث هيئة عليا للإعلام رغبة ملحة نتطلع إلى تحقيقها على أن تضم ممثلين عن المهنيين وتقنيي الاتصال وممثلي مختلف شرائح المجتمع المدني والهيآت المنتخبة والمؤسسات العمومية المعنية .

وستضطلع هذه الهيئة -في جو من الحوار المسؤول البناء وخدمة المصلحة العامة- بمهمة إبداء الرأي والمشورة والمساهمة في بلورة هذا القطاع الحيوي وترشيده بما يخدم تطوره وتقدمه وازدهاره، ويوفر للعاملين فيه المناخ الملائم للقيام بمهمتهم المتميزة في أحسن الأحوال والظروف، في إطار الأخلاقيات التي يجب أن تطبع الممارسة في هذا الميدان .

أيها السادة والسيدات،

إن هذه المناظرة الوطنية الأولى للإعلام تنعقد في ظروف مواتية من مسيرتنا الديمقراطية المطبوعة بطابع الحوار وتبادل الرأي وخدمة الصالح العام، وفي وقت تتعزز فيه دولة القانون وتتقوى سمعة



المغرب ومكانته على الساحة العالمية بفضل إسهاماته في نشر الوفاق وخدمة السلام والتخفيف من معاناة الشعوب المستضعفة أو المغلوبة على أمرها .

وتكريما للدور الريادي الذي يضطلع به الإعلام المغربي ، وتنويها بالعاملين والعاملات في هذا القطاع الحيوي ، قررنا الاحتفال كل سنة «باليوم الوطني للإعلام والاتصال» واغتنام مناسبته لطرح قضايا المهنة والنظر في شؤون العاملين في الإعلام من جهة ، وتحسيس المواطنين والمؤسسات العامة والخاصة بدور الإعلام والاتصال ، وتمكينهم من الاطلاع على التطورات التي تحققها التكنولوجيا في هذا الميدان .

وقد ارتأينا أن يكون يوم 15 نوفمبر موعدا سنويا للاحتفال بهذا اليوم الوطني لارتباط هذا التاريخ بصدور ظهير الحريات العامة سنة 1958 والذي قنن ورسخ دعائم الديمقراطية التي أصبحت بالنسبة لنا عقيدة والتزاما لا غنى عن استمرارها إذا أردنا لها أن تؤدي للمجتمع الخدمات النافعة الضرورية .

ورجاؤنا أن لا ينقطع حبل الاتصال بين رجال الإعلام بانتهاء هذه المناظرة . فعليهم بالطرق التي